خلال ندوة جمعية الصحافيين عن الأزمة المرورية في البلاد وحلولها

العلي: إنشاء الجسور والطرقات على رأس أولوياتنا في الفترة المقبلة

■ المشاريع المقرر تنفيذها من شأنها إحداث نقلة نوعية لرفع مستوى السلامة المرورية في البلاد

اللواء عبدالفتاح العلي متحدثا خلال الندوة في حضور القناعي

جانب من الحضور «تصوير: محمود عبيد»

■ القناعي: برامج التوعية ونشر الثقافة المرورية لدى الجمهور عبر سياسات مدروسة ضرورة لحل الأزمة

كتب فارس العبدان

قدم الوكيل المساعد لشؤون المرور في وزارة الداخلية اللواء عبدالفتاح العلي عرضا أمام الندوة تناول خلاله مشروع الاستراتيجية الوطنية للمرور والاولويات والمشاريع الهندسية ومشاريع التقنيات التكنولوجيا الحديثة بهذا الشان واستعرض احصائيات وأرقاما ومؤشرات تعنى بالقضية المرورية.

جاء ذلك خلال ندوة نظمتها جمعية الصحافيين الكويتية مساء أمس الأول، بالتعاون مع جمعية السلامة المرورية تحت شعار «الازمة المرورية في الكويت.. المشكلة والحل» تناولت بحث الرؤى المختلفة حيالها ومحاورها واستراتيجيات الحلول.

وقال اللواء العلي ان أهم الاولويات والمشاريع الهندسية المقترحة من قبل الادارة العامة للمرور في وزارة الداخلية يتمثل في انشاء الجسور والطرقات والقيام بأعمال التوسعة والتطوير لها بشكل دائم.

وأضاف ان تلك المشاريع المقرر تنفيذها من قبل وزارة الاشغال العامة بعضها في القريب العاجل وآخر في السنوات القليلة المقبلة من شانها احداث نقلة نوعية لجهة رفع مستوى السلامة المرورية في البلاد وانسيابية حركة السير.

ولفت الى أبرز نقاط تطبيق البرنامج الشامل لقائد الدورية منها امكانية تحميله في الهواتف الذكية وتوفير آلية عمل سهلة وسريعة لقائد الدورية لاجراء المخالفات والاستعلام عن المركبة ورخصة السوق وتحديد أماكن الحوادث المرورية بدقة وتصويرها وتدوين بيانات الحادث وارسالها آنيا الى العمليات.

وأشار الى أن الاعلام ككل يمثل مرآة المجتمع لما يقوم به من الدور الرائد والتنويري لافراد المجتمع الكويتي فضلا عن الاسهامات المهمة التي يقوم بها لابراز دور رجل المرور والقضايا المرورية. ونوه بما تبذله جمعية السلامة المرورية من جهد وعطاء وتعاون ملموس مع الادارة العامة للمرور لتحقيق الامن والسلامة المرورية لمستخدمي الطرقات والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم وصولا الى توفير انتقال آمن لهم على الطرقات والحد من وقوع الحوادث المرورية وتقليل حالات الوفاة الناجمة عنها.

من جانبه رأى أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي في كلمته ان الحل الامثل للقضية المرورية في البلاد يتمثل في تعزيز برامج التوعية ونشر الثقافة المرورية لدى الجمهور عبر سياسة وخطة اعلامية مدروستين بعناية.

وقال القناعي ان هناك طرقا سريعة في البلاد ومنها الوفرة وطريق المئك فهد باتجاه النويصيب تحتاج الى اقامة جسور معلقة بغية الحد من وقوع الحوادث المروعة بكل ما يعنيه ذلك من اضرار وخسارة في الارواح والممتلكات.

من جهتها قالت عضو الجمعية الكويتية للسلامة المرورية الدكتورة خلود النجار ان الجمعية تستهدف نشر الوعي المروري في البلاد وتقوم بدورها في هذا الصدد في ضوء الارقام المتزايدة والاحصائيات عن الحوادث المرورية والتي تشير الى ظاهرة سلبية ومقلقة جدا.

وأكدت ضرورة استمرار اقامة مثل هذه الندوات الى جانب تعزيز برامج التوجيه والارشاد والتنوير بمختلف القضايا المرورية وابرز السياسات المرورية المتبعة عالميا بغية تحقيق الثقافة المرورية وتطبيقها حفاظا على السلامة العامة وحماية الارواح والممتلكات.

بدوره، قال مدير عام الجمعية الكويتية للسلامة المرورية سلطان الجزاف على هامش الندوة ان الجمعية تسعى الى تحقيق مزيد من التوعية المرورية بشتى السبل والمساهمة في حل مشكلاتها باقامة ورش عمل وندوات والتواصل عبر وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة.

ودعا الجزاف المواطنين والمقيمين الى الالتزام بالقواعد المرورية السائدة في البلاد وذلك من أجل المحافظة على سلامتهم وممتلكاتهم والحد من وقوع الحوادث المرورية وضمان سير الحركة المرورية في البلاد بكل سهولة ويسر.

■ الجزاف: على المواطنين والمقيمين الالتزام بالقواعد السائدة في البلاد للحفاظ على سلامتهم

على هامش أعمال الدورة الـ57 للمؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الكويت ومنظمة حظر التجارب النووية توقعان اتفاقية لإدارة محطة النويدات المشعة في البلاد

د.ناجي المطيري وأمين منظمة حظر التجارب النووية يوقعان الاتفاقية

الموقعان يتبادلان الاتفاقية عقب التوقيع

■ معرفي: لا بد من إحكام الرقابة على حركة المواد الإشعاعية والنووية في العالم

■ نحتاج إلى مضاعفة الجهود الدولية للتحقق من سلمية جميع المنشآت النووية حول العالم

فيينا - «كونا»: وقعت دولة الكويت واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمس الأول، اتفاقية تختص بادارة محطة النويدات المشعة «ار ان - 40» التي تم تشييدها في معهد الكويت للابحاث العلمية.

ويقوم معهد الكويت للابحاث العلمية بتشغيل ومتابعة اعمال هذه المحطة بالتنسيق مع منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية تقع فوق وتحت سطح الكرة الارضية وفي المحيطات وفي الغلاف الجوي واكتشاف اية انفجارات نووية.

وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الكويتي الدكتور ناجي المطيري مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية وعن اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية امينها التنفيذي لاسينو زربو.

وقال السفير الكويتي الجديد لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق محمد معرفي عقب حضور مراسم التوقيع لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ان دولة الكويت كانت قد وقعت في العام 1996 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ثم صادقت عليها في شهر مايو من العام 2003.

وبعدما اكد سفير دولة الكويت اهمية هذه المنظمة التي اثبتت فاعليتها في اكتشاف العديد من التجارب النووية التي وقعت في اماكن مختلفة من العالم لفت الى ان هناك 15 دولة من اصل 26 دولة في منطقة الشرق الاوسط قامت بالتصديق على المعاهدة التي تمت صياغتها في مؤتمر نزع السلاح في جنيف واعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر من العام 1996 لتحظر اية تجارب للاسلحة النووية.

من جانبه اوضح مدير عام معهد الكويت للابحاث العلمية الدكتور ناجي المطيري في تصريح مماثل ل«كونا» ان دولة الكويت كانت قد استضافت في العام 1994 محطة نويدات مشعة حيث تم آنذاك تشغيل محطة تجريبية لتتولى تزويد المركز العالمي للمعلومات التجريبية بالمعلومات التي تتعلق بعملها واستمرت في ذلك حتى العام 2000.

واشار الى انه اعتبارا من العام 2004 تم اعتماد هذه المحطة - بعد تطويرها - كمحطة دائمة في شبكة الرصد العالمية والتي تضم حوالي 80 محطة نويدات مشعة موزعة في مناطق مختلفة من العالم.

وذكر بان هذه المحطة التي تحتل المرتبة الاربعين من مجموع ثمانين حول العالم تدار بكوادر معهد الكويت للابحاث العلمية حيث يقوم باحثو المعهد بتجميع ومراجعة معلومات الرصد.

ولفت الى ان المحطة تضم شاشة لعرض بيانات بمستوى الاشعاع التي تبث بشكل حي ومباشر من مقر المنظمة في فيينا وتكشف البيانات المقدمة منها عن اي تجربة نووية تتم في اي بقعة من العالم وهو ما يساهم في التعرف على مواقع الحوادث والتسرب الاشعاعي.

تجدر الاشارة الى ان دولة الكويت تعد من الدول الاوائل التي وقعت و صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اذ تتمتع المنظمة باطلاع واسع بما يحدث في العالم من تجارب نووية وانبعاثات اشعاعية بفضل التقنية والخبرة التي تملكها.

هذا وحضر مراسم حفل التوقيع على الاتفاقية السفير صادق معرفي والدكتور نادر العوضي نائب المدير العام للمعلومات وضابط الاتصال الوطني مع الوكالة والدكتور انور اليحيى المنسق مع الوكالة اضافة الى السكرتير الثالث في سفارة الكويت لدى النمسا ياسين الماجد.

في سياق متصل، أكدت الكويت اهتمامها الكبير بالمواضيع المتعلقة بأمان وأمن المصادر الاشعاعية والمواد النووية مشددة على ضرورة وضع الانظمة وتنفيذ التعليمات التي من شانها احكام السيطرة والرقابة على حركة تلك المواد.

وقال سفير الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق محمد معرفي أمام أعمال الدورة الـ57 للمؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان الكويت وقعت معاهدة الحماية المدنية للمواد النووية وتعمل حاليا مع الجهات المختصة على استكمال اجراءات المصادقة عليها.

وأكد معرفي ان الكويت تعتبر برنامج التعاون التقني مع الوكالة احدى الركائز التي يقوم عليها عمل الوكالة من اجل بناء القدرات الوطنية للدول النامية ولضمان نقل التكنولوجيا النووية ذات الاستخدامات السلمية في سبيل تحقيق اهداف تلك الدول التنموية.

وقال ان الكويت اولت منذ فترة بعيدة اهتماما خاصا لانشطة التعاون التقني معربا عن ارتياح بلاده وتقديرها الكبيرين للجهود التي تبذلها ادارة البرنامج لقارة اسيا والباسيفيك وحرصها المستمر على تقديم ورش عمل متنوعة ودورات تدريب اقليمية اثبتت فاعليتها في مختلف القطاعات في الدولة.

وأضاف ان دولة الكويت تتعاون مع الادارات المختلفة في الوكالة من اجل تمكينها من استخدام الطاقة النووية وبناء قدراتها ومؤسساتها الوطنية المطلوبة لمثل هذه المشاريع الحيوية وتنفيذها متطلعا الى مزيد من المشاورات والتعاون الوثيق بين المؤسسات الوطنية في دولة الكويت والوكالة الدولية.

واستعرض جهود الكويت في هذا المجال على المستوى الخليجي مشيرا الى مشاركتها في المشاورات والاجتماعات المعقودة بين الخبراء من دول مجلس التعاون الخليجي وخبراء الوكالة من اجل تنفيذ برنامج مشترك بين الطرفين للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وطالب معرفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمضاعفة جهودها بشأن التحقق من أن جميع المنشآت والبرامج النووية حول العالم مكرسة للاستخدامات السلمية.

وأكد ان الكويت مهتمة بتعميم تطبيق نظام الضمانات التابع للوكالة في منطقة الشرق الاوسط وعلى جميع الانشطة النووية باعتبار الوكالة الجهة المختصة والقادرة على تقديم الضمانات بالتزام دول المنطقة بالاتفاقيات.

وأعرب عن الاسف لرفض اسرائيل التوقيع على اتفاقية عدم الانتشار النووي رغم التزام جميع دول منطقة الشرق الاوسط بالمعاهدة وتطبيق اتفاقية الضمانات الشاملة وسعيها نحو تنفيذ جميع الاجراءات والنظم المتعلقة بتلك الاتفاقية.

وحذر من التعنت الاسرائيلي الذي بات يؤثر سلبا على امن واستقرار المنطقة ومن ثم الامن والاستقرار الدوليين داعيا الدول الاعضاء الى دعم القرار الخاص بالقدرات النووية الاسرائيلية الذي قدم بعد خيبة امل دول منطقة الشرق الاوسط من عدم عقد مؤتمر 2012 الخاص باقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل.

ودعا السفير معرفي كافة الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة ولم تنضم للبرتوكول الاضافي الى أن تبادر بالقيام بذلك.

وفيما يتعلق بالبند الخاص بتطبيق اتفاق الضمانات بين الوكالة وايران قال معرفي انه في الوقت الذي تؤكد الكويت حق جميع الدول في انتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية فانها تدعو ايران الى زيادة تعاونها مع الوكالة والرد على استفساراتها لتبديد المخاوف حول طبيعة برنامجها النووي.

ودعا جميع الاطراف المعنية الى بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية من اجل عودة الحوار والتفاوض وصولا للهدف المنشود الذي سيؤدي الى تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة والعالم اجمع.

وأعرب السفير الكويتي عن ارتياحه للخطوات التي ستقوم بها ايران بالتعاون مع الوكالة لطمأنة جيرانها دول الخليج العربي بسلامة مفاعل بوشهر من خلال اتباع اعلى اجراءات السلامة مضيفا ان دولة الكويت ترحب بالخطوات التي اعلنتها طهران للانضمام الى اتفاقية الامان النووي.

وتوجه السفير معرفي في ختام كلمته بالتهنئة الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا امانو بمناسبة اعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة للفترة المقبلة.

يذكر ان وفد الكويت الى المؤتمر برئاسة السفير معرفي يضم مدير معهد الكويت للابحاث العلمية الدكتور ناجي المطيري وضابط الارتباط الوطني لدى الوكالة الدكتور نادر العوضي والدكتور انور اليحيى ومن ادارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية المستشار طلال الفصام والسكرتير الاول في ادارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية خالد العزابي.

العازمي: الوضع الصحي بحاجة إلى إستراتيجية وفق أسس عالمية وكوادر متخصصة

حمود العازمي

■ منح لجان الطب الطبيعي ولجان العيون في جميع مستشفيات البلاد صلاحيات أوسع

طالب المرشح السابق عن الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة الدكتور حمود مبرك العازمي بتحسين الخدمات الصحية في البلاد بشكل عام وفي الدائرة الخامسة بشكل خاص لافتا الى أن الوضع الصحي بحاجة الى استراتيجية يتم وضعها وفق اسس عالمية وكوادر متخصصة تنهض بخدمات وزارة الصحة وتعالج أوجه الخلل.

وقال أن الدولة تملك الإمكانات المادية والبشرية ولا ينقصها سوى التخطيط والتنفيذ لإنشاء وتوسعة المراكز والمستشفيات داعيا الى منح لجان الطب الطبيعي ولجان العيون في جميع مستشفيات البلاد صلاحيات اوسع متسائلا هل من المعقول ان تختصر لجان كافة المناطق الى مستشفين فقط مما يتسبب في تعطيل مراجعات المواطنين.

واضاف العازمي ان هذا الاختصار غير المبرر يزيد من اعداد المراجعين في المستشفيين لاسيما من كبار السن الامر الذي ينعكس سلبا على مستوى تقديم الخدمات لاسيما ان مستشفى الطب الطبيعي لا يستطيع تحمل تلك الاعداد من المواطنين وغير قادر على علاجهم.

واشار الى ان تصرف الوزارة في هذا الجانب يثير العديد من علامات الاستفهام مؤكدا ان وزارة الصحة من الجهات الخدماتية والتي يجب ان يصب عملها في راحة المواطن والتخفيف عليه.

خاتما ان الدولة مطالبة بالاهتمام بشكل خاص بشريحة كبار السن ويتوجب عليها تامين حياة كريمة لهم والعمل على توفير سبل الراحة وتقديم كافة أشكال الدعم الذي يحتاجونه كونها واحدة من أهم الشرائح بالبلاد ويجب ان تحظى بكامل الرعاية والاهتمام.

التخطيط افتتحت المقر الجديد لإدارة التحقيقات في أبو فطيرة

بحضور مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات الفريق يوسف السعودي ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الخدمات المساندة اللواء عيد أبو صليب ومدير عام الإدارة العامة للإنشاءات والصيانة عبدالحكيم الفلاح .

قامت إدارة تخطيط المشاريع في وزارة الداخلية بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة بتنظيم عرض مرئي لشرح التصميم الداخلي والتأثيث للمقر الجديد للإدارة العامة للتحقيقات في منطقة أبو فطيرة .

ويأتي هذا الإجراء في إطار الجهود التي تقوم بها وزارة الداخلية لتحديث المنشآت وتطوير العمل الأمني واستخدام الوسائل الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في الكشف عن الجريمة ومواجهة مرتكبيها.